اعتراضات من الجانب الآخر على القرار المذكور بسبب موضوع الحدود، ولكننا لا نتحدث عن حدود، فنحن نتحدث عن شرعية قيام الكيان الفلسطيني» (**الاهرام**، ١٧/١٠/١٩٨٨). وتحدث رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. د. ممدوح البلتاجي، عن سيناريو قابل للتشغيل في هذا الصدد، ويسمح بالحصول على التأييد الدولي اللازم؛ «أولاً، ان تتوحد الكلمة الفلسطينية... [و] ذلك مطلب اساسي من جميع القوى المؤيدة والمتعاطفة مع الحق الفلسطيني؛ ثانياً، ان يتم تنسيق أردني ـ فلسطيني... على النحو، وبالشكل، الذي يرتضيه الطرفان...؛ ثالثاً، من وراء التنسيق، لا بد من موقف عربي مؤيد بشكل ايجابي، وفاعل، على نحو يشكل اضافة حقيقية للموقف التفاوضي؛ رابعاً، ان تجرى عملية حشد دولي واسع لعقد المؤتمر والاسراع بالتسوية السلمية على اساس قواعد القانون والشرعية الدولية، ولاستثمار التداعيات الايجابية الكبيرة لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني» (من مقابلة مع البلتاجي، **مصدر سبق ذكره**). وكان الرئيس المصري، حسني مبارك، أوضح للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، خلال لقائهما في ١٢/١٠/١٩٨٨، في القاهرة، نقطتين يراهما هامتين: «الاولى، ان المنظمة... عليها الآن ان تجري حساباتها بكل دقة قبل أي تحرك... ويجب ان تأخذ المنظمة في اعتبارها، قبل اتخاذ قرار معين، تأثير هذا القرار وأصداءه في الدوائر المختلفة، فلم تعد تخاطب الشعب الفلسطيني وحده، أو الشعوب العربية دون غيرها، بل ان الخطاب اتسع ليشمل كافة الدول، سواء في ذلك الدول المؤيدة للحق الفلسطيني وتلك المترددة في تأييده، والنقطة الثانية، هي ان سياسة فلسطينية رشيدة يجب ان تعترف بخصوصية العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، وتسلم بأن للاردن دوراً اساسياً في صنع السلام... [و] ليس هناك أي تناقض بين المصلحة الاردنية والمصلحة الفلسطينية» (من مقابلة مع حسني مبارك، **الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٨، ص ٣)؛ وحذّرت مصر، حسب رأي أحد المراقبين، «من ان الرأي العام العربي فقد صبره، ولم يعد قادراً على الانتظار أكثر مما انتظر بلا جدوى، وان هذا الوضع يهدد بانفجارات عديدة في المنطقة يتعذر الآن معرفة مواقعها، وأين تبدأ، وأين تنتهي» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٣).

وقد اثمرت، أخيراً، جهود مصر لدى كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت قمة ثلاثية ضمّت الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في ٢٢/١٠/١٩٨٨، في العقبة في الاردن.

جبهة سلام

بعد اعلان فك روابطه القانونية والادارية، استمر الاردن في تأكيد الثوابت التي شكّلت الاساس في قراره ذاك، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، و «ان السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط يتمثل في قبول اسرائيل لعقد مؤتمر دولي للسلام كنهج وحيد للتفاوض المباشر مع كل الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية»، حسب قول وزير خارجية الاردن، طاهر المصري (**الاهرام**، ٥/١٠/١٩٨٨)، الذي أكد «تأييد بلاده لأي خطوة سياسية، تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق باعلان قيام الدولة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٨٨)؛ كما أكد الاردن ، في المقابل، حسب قول الملك حسين، «انه مستعد لاستئناف جهود السلام المشتركة مع الفلسطينيين اذا طلبوا منه ذلك... [ومستعد] للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام في اطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك» (**القبس**، ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٨٨). بالمقابل، استمر قادة م.ت.ف. تأكيد خصوصية العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، اذ ان المنظمة، كما قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، أكدت «في مجالسها الوطنية ١٦، ١٧، ١٨... وأقرّت مبدأ اتحاد كونفدرالي بين الدولة الفلسطينية المستقلة والاردن، وان المنظمة ستؤكد هذا القرار في اجتماعها المقبل» (**القبس**، ٢٠/١٠/١٩٨٨)؛ لكن الحوار بين المنظمة والاردن، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «قد توقف وانحصر فقط من خلال اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم الصمود؛ وهذه اللجنة